

## قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢٨٤ لسنة ٢٠١٦

بشأن الموافقة على اخطابات المتبادلة الموقعة في طوكيو  
بتاريخ ٢٠١٦/٢/٢٩ بين حكومتي جمهورية مصر العربية واليابان  
بشأن تقديم وكالة اليابان للتعاون الدولي (جايكا)  
قرضاً للحكومة المصرية لتنفيذ مشروع توسيع مطار برج العرب الدولي

**رئيس الجمهورية**

بعد الاطلاع على نص المادة (١٥١) من الدستور :

وبعد موافقة مجلس الوزراء :

**قرار:**

**(مادة وحيدة)**

ووفق على الخطابات المتبادلة الموقعة في طوكيو بتاريخ ٢٠١٦/٢/٢٩  
بين حكومتي جمهورية مصر العربية واليابان بشأن تقديم وكالة اليابان للتعاون الدولي (جايكا)  
قرضاً تصل قيمته إلى ١٨ مليار و ٢٠٠ مليون ين ياباني للحكومة المصرية لتنفيذ مشروع  
توسيع مطار برج العرب الدولي ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٤ رمضان سنة ١٤٣٧ هـ

(الموافق ١٩ يونيو سنة ٢٠١٦ م ) .

**عبد الفتاح السيسي**

وافق مجلس النواب على هذا القرار بجلسته العقدودة في ١٥ صفر سنة ١٤٣٨ هـ  
(الموافق ١٥ نوفمبر سنة ٢٠١٦ م ) .

طوكيو في ٢٩ فبراير، ٢٠١٦

صاحبـة السـعادـة ،

**الدكتورة / سحر نصر**

وزيرـة التـعاون الدـولـى

جـمهـوريـة مـصـر العـرـبـيـة

"أتشرف بأن أعزز التفاهم التالى الذى تم التوصل إليه مؤخراً بين ممثلى حكومة اليابان

وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن قرض ياباني مقدم بهدف تقوية علاقات الصداقة

والتعاون الاقتصادي بين البلدين وتعزيز جهود التنمية في جمهورية مصر العربية :

١ - تقدم وكالة اليابان للتعاون الدولي (ويشار إليها فيما بعد بـ"جايكا") قرضاً بالياباني تصل قيمته إلى ١٨,٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ين (ثمانية عشر ملياراً ومائتا مليون ين) (ويشار إليه فيما بعد بـ"القرض") إلى حكومة جمهورية مصر العربية ، وذلك طبقاً للقوانين والقواعد المعمول بها في اليابان ، لتنفيذ مشروع توسيع مطار برج العرب الدولي (ويشار إليه فيما بعد بـ"المشروع") .

٢ - (١) يتاح القرض بمقتضى اتفاق قرض يتم إبرامه بين حكومة جمهورية مصر العربية والجايكا ، وفي نطاق التفاهم الحالى سينظم اتفاق القرض المشار إليه أحكام وشروط القرض وكذا إجراءات استخدامه ، والذي سيتضمن - ضمن غيره -  
القواعد التالية :

(أ) تكون فترة السداد ثلاثين (٣٠) عاماً بعد فترة سماح عشرة (١٠) أعوام ؛

(ب) يكون سعر الفائدة واحداً من عشرة في المائة (١٠٪) سنوياً ؛

(ج) دون الإخلال بأحكام الفقرة الفرعية (ب) أعلاه ، يكون سعر الفائدة للجزء من القرض الذي يغطي مدفووعات استشاري المشروع واحد من مائة في المائة (١٠٪) سنوياً ؛

(د) تكون فترة السحب عشرة (١٠) أعوام ، وذلك بعد تاريخ دخول اتفاق القرض المذكور حيز النفاذ ؛ و

(ه) يتم فرض مصاريف مقدمة لإدارة القرض على إجمالي قيمة القرض المذكورة بالفقرة (١) بنسبة اثنين من عشرة في المائة (٢٠٪) وسيتم رد القيمة المعادلة لـ واحد من عشرة في المائة (١٠٪) من إجمالي قيمة القرض المذكورة بالفقرة (١) ، بشرط عدم مد فترة السحب المذكورة بالفقرة الفرعية (د) أعلاه ، وإقام الصرف خلال فترة السحب المذكورة .

(٢) يتم إبرام اتفاق القرض المشار إليه في الفقرة الفرعية (١) أعلاه بعد موافقة الجايكا على جدوا المشروع ، بما في ذلك الاعتبارات البيئية له .

(٣) يمكن أن تتم فترة السحب المذكورة في الفقرة الفرعية (١) (د) أعلاه بموافقة السلطات المختصة في الحكومتين .

٣ - (١) يتاح القرض لتغطية مدفوعات تتم بواسطة الجهة المصرية المنفذة لموردين ومقاولين واستشاريين أو أي منهم من دول المنشأ المصرح لها بالتعامل طبقاً لتلك العقود التي يمكن أن يتم إبرامها بينهم لشراء المنتجات والخدمات (أو أي منها) المطلوبة لتنفيذ المشروع ، بشرط أن تكون هذه المشتريات قد قمت في دول المنشأ المصرح لها بالتعامل لمنتجات أنتجت في ، وخدمات وردت من تلك الدول ، أو أيهما .

(٢) يتم الاتفاق بين السلطات المختصة في الحكومتين على نطاق دول المنشأ المصرح لها بالتعامل المذكورة في الفقرة الفرعية (١) أعلاه .

(٣) يمكن استخدام جزء من القرض لتغطية الاحتياجات بالعملة المحلية المصرح بها لتنفيذ المشروع .

- ٤ - تضمن حكومة جمهورية مصر العربية أن المنتجات والخدمات أو أيًّا منها المذكورة في الفقرة الفرعية (١) من الفقرة (٣) يتم شراؤها وفقًا لدليل الشراء الخاص بالحاياكا ، والذي يتضمن ، ضمن غيره ، إجراءات المناقصة التنافسية العالمية المتبعة ، إلا إذا كانت تلك الإجراءات غير قابلة للتطبيق أو غير ملائمة .
- ٥ - فيما يتعلق بالشحن والتأمين البحري للمنتجات المشتراء وفقًا للقرض ، ستتمكن حكومة جمهورية مصر العربية عن فرض أية قيود قد تعيق المنافسة العادلة والحرجة بين شركات الشحن والتأمين البحري .
- ٦ - ينح المواطنون اليابانيون الذين قد يحتاج إلى خدماتهم في جمهورية مصر العربية التسهيلات الضرورية لدخولهم وبقائهم في جمهورية مصر العربية لأداء عملهم فيما يتعلق بتوريد المنتجات والخدمات (أو أيًّا منها) المذكورة في الفقرة الفرعية (١) من الفقرة ٣
- ٧ - (١) تعفى حكومة جمهورية مصر العربية الجاياكا من كافة الرسوم المالية والضرائب المفروضة في جمهورية مصر العربية المتعلقة والناتجة عن القرض أو أيًّا من الحالين وكذلك الفائدة الناجمة عنه .
- (٢) تتخذ حكومة جمهورية مصر العربية التدابير الازمة لضمان أن - فيما عدا ضريبة الدخل الشخصي وضريبة الشركات المدفوعة من قبل الموردين والمقاولين والاستشاريين أو أيًّا منهم المنفذين لأعمال في جمهورية مصر العربية - أية ضرائب ، والتي يسهل تحديدها وفقًا لعمليات التوريد ذات الصلة ، بما في ذلك الضرائب الجمركية وضريبة القيمة المضافة على البضائع المستوردة والمنتجات النهائية والخدمات الازمة لتنفيذ المشروع أو أيًّا منهم في التعامل المباشر بين الموردين والمقاولين والاستشاريين الرئيسيين أو أيًّا منهم والجهة المنفذة المصرية ، يتم دفعها بواسطة الجهة المنفذة المصرية .

## ٨ - تتخذ حكومة جمهورية مصر العربية الإجراءات الالزمة نحو :

- (أ) ضمان استخدام القرض على الوجه الصحيح ومن أجل المشروع فقط ;
- (ب) ضمان سلامة الأشخاص المشاركين في تنفيذ المشروع والحفاظ على سلامتهم ، وكذلك المواطنين في جمهورية مصر العربية عند إنشاء المرافق واستخدامها بموجب القرض ; و
- (ج) ضمان صيانة واستخدام المرافق المنشأة بواسطة القرض على الوجه السليم وبفاعلية للأغراض المنصوص عليها في التفاصيل الحالى .

## ٩ - تقدّم حكومة جمهورية مصر العربية - عند الطلب - حكومة اليابان والجايكـا بـ :

- (أ) معلومات وبيانات بشأن تقديم تنفيذ المشروع ؛ و
- (ب) أية معلومات أخرى ذات صلة بالمشروع .

١٠ - تشاور الحكومتان فيما بينهما فيما يختص بأى أمر قد ينشأ عن أو يتعلق بالتفاصيل الحالى .

وإنه ليشرفني أيضاً أن اقترح أن يشكل هذا الخطاب وخطاب سعادتكم بالردد تأكيداً للتفاهم المذكور أعلاه نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية اتفاقاً بين الحكومتين يدخل حيز النفاذ من تاريخ تسلمه حكومة اليابان للاخطار الكتابي من حكومة جمهورية مصر العربية الذي يفيد إتمام الإجراءات المحلية الالزمة لدخول هذا الاتفاق حيز النفاذ .

حرر هذا الخطاب باللغات اليابانية والعربية والإنجليزية ولكل منها ذات الحاجة ، وعند أي اختلاف في التفسير يعتمد بالنص المحرر باللغة الإنجليزية" .

وإننى لأنتهز هذه الفرصة لأجدد لسعادتكم عظيم تقديرى

**السيد/ تاكاهiro كاجاوا**

سفير فوق العادة ومفوض عن اليابان

لدى جمهورية مصر العربية

طوكيو في ٢٩ فبراير، ٢٠١٦

صاحب السعادة ،

**السيد / تاكيميرو كاجاوا**

سفير فوق العادة ومفوض عن اليابان

لدى جمهورية مصر العربية

"أتشرف بالإحاطة بأنني قد تلقيت خطاب سعادتكم المؤرخ اليوم ،

والذى ينص على ما يلى :

أتشرف بأن أعز التفاهم التالي الذي تم التوصل إليه مؤخرًا بين مثلثى حكومة اليابان

وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن قرض ياباني مقدم بهدف تقوية علاقات الصداقة

والتعاون الاقتصادي بين البلدين وتعزيز جهود التنمية في جمهورية مصر العربية :

١ - تقدم وكالة اليابان للتعاون الدولي (ويشار إليها فيما بعد بـ"جايكا") قرضاً باليابانى تصل قيمته إلى ١٨,٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ين (ثمانية عشر ملياراً ومائتان

مليون ين) (ويشار إليه فيما بعد بـ"القرض") إلى حكومة جمهورية مصر العربية ،

وذلك طبقاً للقوانين والقواعد المعمول بها في اليابان ، لتنفيذ مشروع توسيع مطار

برج العرب الدولي (ويشار إليه فيما بعد بـ"المشروع") .

٢ - (١) يتاح القرض بمقتضى اتفاق قرض يتم إبرامه بين حكومة جمهورية مصر العربية

والجايكا ، وفي نطاق التفاهم الحالى سينظم اتفاق القرض المشار إليه أحكام

вшروط القرض وكذا إجراءات استخدامه ، والذي سيتضمن - ضمن غيره -

**القواعد التالية :**

(أ) تكون فترة السداد ثلاثين (٣٠) عاماً بعد فترة سماح عشرة (١٠) أعوام ؛

(ب) يكون سعر الفائدة واحداً من عشرة في المائة (١٠٪) سنوياً ؛

(ج) دون الإخلال بأحكام الفقرة الفرعية (ب) أعلاه ، يكون سعر الفائدة للجزء من القرض الذى يغطى مدفوعات استشارى المشروع واحد

من مائة فى المائة (١٠٠٪) سنوياً :

(د) تكون فترة السحب عشرة (١٠) أعوام ، وذلك بعد تاريخ دخول اتفاق القرض المذكور حيز النفاذ ؛ و

(هـ) يتم فرض مصاريف مقدمة لإدارة القرض على إجمالي قيمة القرض المذكورة بالفقرة (ج) بنسبة اثنين من عشرة فى المائة (٢٪) وسيتم رد القيمة المعادلة لـ واحد من عشرة فى المائة (١٠٪) من إجمالي قيمة القرض المذكورة بالفقرة (ج) ، بشرط عدم مد فترة السحب المذكورة بالفقرة الفرعية (د) أعلاه ، وإقام الصرف خلال فترة السحب المذكورة .

(٢) يتم إبرام اتفاق القرض المشار إليه فى الفقرة الفرعية (ج) أعلاه بعد موافقة الجايكا على جدو المشروع ، بما فى ذلك الاعتبارات البيئية له .

(٣) يمكن أن تتد فترة السحب المذكورة فى الفقرة الفرعية (ج) (د) أعلاه بموافقة السلطات المختصة فى الحكومتين .

٣ - (ج) يباح القرض لتغطية مدفوعات تتم بواسطة الجهة المصرية المنفذة لموردين ومقاولين واستشاريين أو أى منهم من دول المنشأ المصرح لها بالتعامل طبقاً لتلك العقود التى يمكن أن يتم إبرامها بينهم لشراء المنتجات والخدمات (أو أى منها) المطلوبة لتنفيذ المشروع ، بشرط أن تكون هذه المشتريات قد قمت فى دول المنشأ المصرح لها بالتعامل لمنتجات أنتجت فى ، وخدمات وردت من تلك الدول ، أو أيهما .

(٢) يتم الاتفاق بين السلطات المختصة في الحكومتين على نطاق دول المنشأ المصح

لها بالتعامل المذكورة في الفقرة الفرعية (١١) أعلاه .

(٣) يمكن استخدام جزء من القرض لتغطية الاحتياجات بالعملة المحلية المصح بها

لتنفيذ المشروع .

٤ - تضمن حكومة جمهورية مصر العربية أن المنتجات والخدمات أو أيًّا منها المذكورة

في الفقرة الفرعية (١١) من الفقرة ٣ يتم شراؤها وفقًا لدليل الشراء الخاص بالجاييكا ،

والذى يتضمن ، ضمن غيره ، إجراءات المناقضة التنافسية العالمية المتبعة ،

إلا إذا كانت تلك الإجراءات غير قابلة للتطبيق أو غير ملائمة .

٥ - فيما يتعلق بالشحن والتأمين البحري للمنتجات المشترأة وفقًا للقرض ، ستمتنع

حكومة جمهورية مصر العربية عن فرض أية قيود قد تعوق المنافسة العادلة والحرة

بين شركات الشحن والتأمين البحري .

٦ - يمنح المواطنين اليابانيون الذين قد يحتاج إلى خدماتهم في جمهورية مصر العربية

التسهيلات الضرورية لدخولهم وبقائهم في جمهورية مصر العربية لأداء عملهم فيما

يتعلق بتوريد المنتجات والخدمات (أو أيًّا منها) المذكورة في الفقرة الفرعية (١١)

من الفقرة ٣

٧ - (١) تعفى حكومة جمهورية مصر العربية الجاييكا من كافة الرسوم المالية والضرائب

المفروضة في جمهورية مصر العربية المتعلقة والناتجة عن القرض أو أيًّا من

الحالتين وكذلك الفائدة الناجمة عنه .

(٢) تتخذ حكومة جمهورية مصر العربية التدابير الازمة لضمان أن - فيما عدا ضريبة الدخل الشخصى وضريبة الشركات المفروعة من قبل الموردين والمقاولين والاستشاريين أو أى منهم المنفذين لأعمال فى جمهورية مصر العربية - أية ضرائب ، والتى يسهل تحديدها وفقاً لعمليات التوريد ذات الصلة ، بما فى ذلك الضرائب الجمركية وضريبة القيمة المضافة على البضائع المستوردة والمنتجات النهائية والخدمات الازمة لتنفيذ المشروع أو أى منهم فى التعامل المباشر بين الموردين والمقاولين والاستشاريين الرئيسيين أو أى منهم والجهة المنفذة المصرية ، يتم دفعها بواسطة الجهة المنفذة المصرية .

٨ - تتخذ حكومة جمهورية مصر العربية الإجراءات الازمة نحو :

- (أ) ضمان استخدام القرض على الوجه الصحيح ومن أجل المشروع فقط ؛
- (ب) ضمان سلامة الأشخاص المشاركين فى تنفيذ المشروع والحفاظ على سلامتهم ، وكذلك المواطنون فى جمهورية مصر العربية عند إنشاء المرافق واستخدامها بموجب القرض ؛ و
- (ج) ضمان صيانة واستخدام المرافق المنشأة بواسطة القرض على الوجه السليم وبفاعلية للأغراض المنصوص عليها فى التفاهم الحالى .

٩ - تقد حكومة جمهورية مصر العربية - عند الطلب - حكومة اليابان والجايكا بـ :

- (أ) معلومات وبيانات بشأن تقدم تنفيذ المشروع ؛ و

- (ب) أية معلومات أخرى ذات صلة بالمشروع .

- ١٠ - تشاور الحكومتان فيما بينهما فيما يختص بأى أمر قد ينشأ عن أو يتعلق بالتفاهم الحالى .

وإنه ليشرفني أيضاً أن أقترح أن يشكل هذا الخطاب وخطاب سعادتكم بالرد تأكيداً للتفاهم المذكور أعلاه نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية اتفاقاً بين الحكومتين يدخل حيز النفاذ من تاريخ تسلم حكومة اليابان للإخطار الكتابي من حكومة جمهورية مصر العربية الذي يفيد إتمام الإجراءات المحلية اللاحمة لدخول هذا الاتفاق حيز النفاذ .

حرر هذا الخطاب باللغات اليابانية والعربية والإنجليزية ولكل منها ذات الحجية ، وعند أي اختلاف في التفسير يعتمد بالنص المحرر باللغة الإنجليزية .

وإنه ليشرفني أن أؤكد نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية التفاهم الوارد في خطاب سعادتكم وأوافق أن يشكل خطاب سعادتكم وهذا الخطاب بالرد اتفاقاً بين الحكومتين يدخل حيز النفاذ من تاريخ تسلم حكومة اليابان للإخطار الكتابي من حكومة جمهورية مصر العربية الذي يفيد إتمام الإجراءات المحلية اللاحمة لدخول هذا الاتفاق حيز النفاذ .

حرر هذا الخطاب باللغات العربية واليابانية والإنجليزية ولكل منها ذات الحجية ، وعند أي اختلاف في التفسير يعتمد بالنص المحرر باللغة الإنجليزية .

وإنني لأنتهز هذه الفرصة لأجدد لسعادتكم عظيم تقديرى

**الدكتورة/ سحر نصر**

وزيرة التعاون الدولى

جمهورية مصر العربية

## قرار وزير الخارجية

رقم ٢ لسنة ٢٠١٧

### وزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم (٢٨٤) الصادر بتاريخ ٢٠١٦/٦/١٩ ،  
بشأن الموافقة على الخطابات المتبادلة الموقعة في مدينة طوكيو بتاريخ ٢٠١٦/٢/٢٩  
بين حكومتي جمهورية مصر العربية واليابان بشأن تقديم وكالة اليابان للتعاون الدولي  
(جايكا) قرضاً للحكومة المصرية لتنفيذ مشروع توسيع مطار برج العرب الدولي ؛

وعلى موافقة مجلس النواب بتاريخ ٢٠١٦/١١/١٥ ؛  
وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٠١٦/١١/١٨ ؛

### قرار :

#### (مادة وحيدة)

ينشر في الجريدة الرسمية الخطابات المتبادلة الموقعة في مدينة طوكيو بتاريخ ٢٠١٦/٢/٢٩  
بين حكومتي جمهورية مصر العربية واليابان بشأن تقديم وكالة اليابان للتعاون الدولي (جايكا)  
قرضاً للحكومة المصرية لتنفيذ مشروع توسيع مطار برج العرب الدولي ؛

ويُعمل بهذه الخطابات اعتباراً من ٢٠١٧/١/١٠

صدر بتاريخ ٢٠١٧/١/٣١

وزير الخارجية

سامح شكري